IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة جامعة الكوت
ISSN (E): 2616 - 7808 II ISSN (P): 2414 - 7419
www.kutcollegejournal.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.sci@alkutcollege.edu.iq
المجلد 10 ، العدد 1 ، حزيران 2025

الندرة النسبية للموارد الاقتصادية في الأنظمة الاقتصادية العالمية ونظام الاقتصاد الإسلامي – دراسة تحليلية

عباس عبد احمد حميد التميمي [1]

المستخلص

تم في هذا البحث اجراء تحليل اقتصادي استنباطي لأسباب المشكلة الاقتصادية وندرة الموارد الاقتصادية من وجهة نظر نظام الاقتصاد الإسلامي بالمقارنة مع الأنظمة الاقتصادية الوضعية، ثم استقراء للحلول التي يراها كل نظام مناسبة لمواجهة المشكلة الاقتصادية، توصلت الدراسة لمجموعة استنتاجات أهمها: نظام الاقتصاد الإسلامي يربط نشوء المشكلة الاقتصادية بسلوك الانسان في استخدام الموارد الطبيعية ومدى ايمانه بمبادئ الاقتصاد الإسلامي وإمكانية تطبيقها وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد بما يتناسب وتحقيق التوازن الاقتصادي من خلال الحث على العمل، وتوزيع الدخل بشكل يضمن تحقيق الاشباع لجميع افراد المجتمع ثم زيادة الاستثمار لتحقيق النمو الاقتصادي مع شرط وجود العنصر الأخلاقي بالأنشطة الاقتصادية، اما الأنظمة الأخرى المقارنة فإنّها ترى ان نشوء المشكلة الاقتصادية ناتج من قصور الموارد الاقتصادية التي تمتاز بالندرة النسبية امام تلبية الحاجات المتزايدة لأفراد المجتمع، وترى ان الحل المناسب لمواجهة المشكلة الاقتصادية هو تنظيم الإنتاج وتوزيعه بما يتناسب والوضع الحالي لحاجات المجتمع، وتضع هذه الأنظمة الحوافز المادية للعاملين كأداة لزيادة الإنتاج لمواجهة الحاجات المتزايدة للمجتمع ثم التوسع بالإنتاج لتحقيق النمو الاقتصادي، ولا تشترط هذه الأنظمة وجود العنصر الأخلاقي في الأنشطة الاقتصادية المختلفة. اوصت الدراسة بضرورة البحث بمفاهيم النظام الاقتصادي الإسلامي بهدف زيادة معرفة المجتمع بمضامينه، ثم إعادة هيكلة النظام الاقتصادي القائم وضرورة تدخل الدولة بالأنشطة الاقتصادية بهدف ملائمة تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي مع التطور التكنولوجي القائم ثم التحول التدريجي لتطبيق هذا النظام في المجتمعات المؤمنةً بمبادئه، كما اوصت الدراسة باستخدام النظام الاقتصادي الإسلامي كأساس في تخطيط النمو الاقتصادي لضمان توزيع الموارد الاقتصادية وتحقيق الاستخدام الأمثل لها وتحقيق الاشباع لأفراد المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الإسلامي، الاقتصاد الرأسمالي، الاقتصاد الاشتراكي، المشكلة الاقتصادية

انتساب الباحث
[1] كلية الزراعة، جامعة ديالى، العراق، ديالى، 32001

[1] Altimimiabab8@gmail.com

[1] **المؤلف المراسل**

معلومات البحث
تأريخ النشر : حزيران 2025

The Relative Scarcity of Economic Resources in the Global Economic Systems and the Islamic Economic System - an Analytical Study

Abbas Abd Ahmed Hamed Al-Tamimi [1]

Abstract

In this research, a deductive descriptive economic analysis it conducted for the causes of the economic problem and the scarcity of economic resources from the point of view of the Islamic economic system. With the other comparative economic systems, and then an extrapolation of the solutions that each system sees as appropriate to confront the economic problem. The most important conclusions it: The Islamic economic system links the emergence of the economic problem with human behavior. In the use of natural resources and the extent of his belief in the principles of Islamic economics and the possibility of applying them and achieving the optimal use of economic resources through the encouragement to work. In addition, the distribution of income in a way that ensures the achievement of satisfaction for all members of society then, increasing investment to achieve economic growth, with the condition that there is an ethical element in economic activities. As for the other comparative systems, they believe that the emergence of the economic problem is a result of the shortcomings of economic resources that are characterized by relative scarcity in order to meet the increasing needs of the members of society. It believes that the appropriate solution to confront the economic problem is to organize production and distribute it in proportion to the current situation of the needs of society, and these systems put material incentives for workers as a tool to increase production to meet the growing needs of society and then expand production to achieve economic growth. These regulations do not require the presence of the ethical element in

Affiliation of Author
[1] College of Agriculture, University of Diyala, Iraq, Diyala, 32001

[1] Altimimiabab8@gmail.com

[1] **Corresponding Author**

Paper Info.
Published: Jun. 2025

the various economic activities. The study recommended the necessity of researching the concepts of the Islamic economic system in order to increase the knowledge of the society about its content. Then restructuring the existing economic system and the need for state intervention in various economic activities in order to adapt the application of the Islamic economic system with the existing technological development and then the gradual transformation of the application of this system in fully believing societies with his principles. The study also recommended using the Islamic economic system as a basis for planning economic growth to ensure the distribution of economic resources to achieve optimal use and sustainability of economic resources and to achieve satisfaction for all members of society.

Keywords: Islamic economy, capitalist economy, socialist economy, economic problem

المقدمة

تنطلق أهمية دراسة جوانب الاقتصاد الإسلامي من الدور الذي يلعبه في بناء قوة المجتمع واستقراره، ان قوة الاقتصاد تُمكّن بعض الدول ذات مساحات جغرافية صغيرة وعدد سكان بسيط ان تمتلك موارد مالية قوية وهذا نتيجة لقوة هذا النظام الاقتصادي. من هنا تنطلق أهمية دراسة نظام الاقتصاد الإسلامي وقواعده في استغلال الموارد الطبيعية الاقتصادية، كما ان دراسة نظام الاقتصاد الإسلامي يضع الباحثين في ضرورة لتوضيح سياساته العملية للمجتمعات غير المسلمة التي تعتمد أنظمة اقتصادية وضعية كنظام اقتصاديات السوق القائم على تخصيص الملكية ونظام الاقتصاد الاشتراكي القائم على ملكية رأس المال للمجتمع. [1]، عرف [2] النظرية الاقتصادية مجموعة التعريفات الاقتصادية الخاصة بظاهرة اقتصادية معينة والافتراضات ذات العلاقة التي يمكن استخدامها بواسطة التحليل المنطقي للوصول الى نتائج اقتصادية معينة للتنبؤ بمسار الظاهرة المعنية. بينما عرف [3] ان الاقتصاد الإسلامي لغة هو القصد، أي التوسط والاعتدال اعتمادًا على قوله تعالى (**وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ (الآية 19 – لقمان)**). وقوله تعالى (**مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ**) (**الآية 66 – المائدة**)). كذلك هو رتبة بين رتبتين او منزلة بين منزلتين وهي التفريط والافراط (التقصير والاسراف). اما اصطلاحًا فهو معرفة السلوك الانساني في استغلال الموارد التي يجب الاقتصاد بها واستدامتها ونموها لإشباع الحاجات البشرية. كما ذكر [4] ان الاقتصاد الإسلامي هو جزء من المذهب الإسلامي الشامل لشتى فروع الحياة وهو ليس مجرد من أساس عقائدي. أي ان الإسلام دين يدعو لتنظيم الاقتصاد في الحياة الاجتماعية، وهو ثورة لتغيير الواقع غير السليم وتحويله لواقع سليم ولا يقتصر على تفسير الواقع فقط. اما الاقتصاد الرأسمالي فقد عرفه [5] عبارة عن نظام اقتصادي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتكون عملية صناعة القرارات في هذا الاقتصاد غير مركزية إذ تقع على عاتق مالكي وسائل الإنتاج اعتماداً على آلية السوق التي توفر المعلومات الضرورية كما انه هيكل يتضمن استعمال رأس المال كوسيلة انتاج وهو تطبيق مجرد للفكر الرأسمالي يعرف حاليًا باقتصاد السوق. كما عرّف الاشتراكية بأنها نظام اقتصادي مخطط يتميز بالملكية العامة لوسائل الإنتاج واتخاذ القرار يكون مركزيًا ويتم تنسيقه عن طريق الخطة المركزية التي يصدر عنها أوامر ملزمة للمشتركين في النظام ويستخدم كل من الحوافز المادية والأدبية لتحفيز المشتركين في تحقيق الأهداف وتتفق تقريبًا هنا مع الرأسمالية. وفسّر كل من [6] ان التعاريف المتعددة للاقتصاد جميعها تصب في تفسير المشكلة الاقتصادية إذ انها تدرس ندرة الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباع حاجات الانسان كما تبحث في كيفية استغلال الموارد المتاحة وتخصيصها بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع وكذلك الخيارات المتاحة وعلى مستوى التحليل فإنّ علم الاقتصاد يبحث في العلاقات القائمة بين مختلف الظواهر الاقتصادية والعلاقات السببية التي تساعد في التنبؤ بما سيحدث في المستقبل لتلك الظواهر.

مشكلة البحث

ان تكرر الازمات الاقتصادية على المستوى الفردي والمجتمعي خصوصاً في الدول التي تعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي والأساليب غير المنتظمة في استغلال الموارد أدى إلى انتشار حالات الفقر بين افراد المجتمع، إضافة لهدر مستمر للموارد الطبيعية وكترك الاراض دون استغلال او القطع غير المنتظم للغابات وعدم استدامتها او استنزاف ثروات باطن الأرض دون مراعاة حقوق الأجيال القادمة، وبالتالي لابد من دراسة نظام اقتصادي يتسم بالعقلانية باستغلال الموارد الطبيعية المسخرة لخدمة الكائنات البشرية وغير البشرية، إذ يمكنه ان يكون نظاماً

بديلاً للأنظمة السائدة يحقق استغلال أمثل للموارد الطبيعية مع التزايد المستمر بأعداد السكان على نحو المتوالية الهندسية يقابل ذلك نمو الغذاء على نحو المتوالية العددية.

فرضية البحث

يستند البحث الى فرضية مفادها ان نظام الاقتصاد الإسلامي هو تطبيق لمبادئ أساسية يمكن اعتمادها لتحقيق التوزيع العادل للموارد الطبيعية لتلبية الحاجات المتزايدة للمجتمع من خلال تكليف الفرد القادر على العمل بمختلف مجالاته المتاحة والتي تناسب الضابط الشرعي والاخلاقي لتحقيق الاستدامة للموارد الاقتصادية واشباع الحاجات المشروعة للمجتمع، وكذلك ضمان حقوق الأجيال القادمة، يقابل ذلك وجود النظريات الأخرى الوضعية لا تحقق عدالة اجتماعية في توزيع الثروات الطبيعية.

هدف البحث

تحليل اقتصادي وصفي استنباطي لمبادئ عمل نظام الاقتصاد الإسلامي بوصفه نظاماً دائميا وبين الأنظمة الاقتصادية الوضعية في مواجهة المشكلة الاقتصادية وإدارة الموارد الطبيعية وعلاقة ذلك بمشكلة الندرة وفقاً لمبادئ عمل كل نظام والحلول التي يراها مناسبة.

أدوات البحث

1- آيات من القران الكريم.
2- أسس ومبادئ النظريات الاقتصادية الوضعية ونظام الاقتصاد الإسلامي.
3- بعض الدراسات السابقة الخاصة بنظام الاقتصاد الإسلامي والنظريات الاقتصادية الاخرى.

اسلوب المنهج البحثي:

في هذا البحث يُعتمَد منهج التحليل الوصفي الاستنباطي في التوصل للنتائج المستهدفة لهذا البحث اعتماداً على الأدوات والأساليب البحثية المتاحة في إطار نظام الاقتصاد الإسلامي والأنظمة الاقتصادية الوضعية، وتأسيساً على ذلك تُبنى استنتاجات البحث وصياغة مقترحاته وتوصياته.

المبحث الأول

مضمون المشكلة الاقتصادية:

في هذا المبحث إيضاح مضمون مشكلة ندرة الموارد الطبيعية في النظامين الاقتصاديين الاشتراكي والرأسمالي، بينما يوضح كذلك مفهوم المشكلة الاقتصادية وجوهرها في نظام الاقتصاد الإسلامي وطبيعة نشوء اختلال في توزيع الموارد الطبيعية من خلال استنباط بعض القواعد الاقتصادية المستندة الى القران الكريم.

أولاً: - نظام الاقتصاد الإسلامي:

الاقتصاد الإسلامي هو جزء من الدين الإسلامي وهذا الدين هو منظومة متكاملة غير قابلة للاستبدال لمبادئها الأساسية، إذ ان مصدره الله عز وجل لذا لا يمكن تحديث المبادئ القواعدية الأساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي فيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية. ان سياسة نظام الاقتصاد الإسلامي تهدف الى تحقيق اشباع الحاجات الاساسية للإنسان اشباعاً تاماً وكذلك تمكينه من اشباع حاجاته الكمالية بقدر ما يستطيع، بوصفه يعيش في مجتمع يتبع نمط معين للحياة الاقتصادية، إذ انه ينظر للفرد بذاته لا للمجتمع كمجموعة افراد، كما ينظر للفرد بأنه يرتبط بعلاقات معينة مع الافراد الاخرين الذين يعيشون معه وبذلك يتكون طراز حياة معين لأولئك الافراد، وعلى هذا فإنّ نظام الاقتصاد الإسلامي يهدف لتحقيق حياة مرفهة منتظمة للفرد الذي يعتبر جزء من تكوين المجتمع. [7]

يصنف نظام الاقتصاد الإسلامي الموارد الطبيعية كما يلي:

موارد حرة: وهي موارد لا يمتلكها أحد ولا ثمن لها وهي متاحة للجميع دون قيود، وان هذه الموارد ليس لها حصة من العائد المتحقق من عملية انتاج السلع التي يحتاجها الانسان، وهذه الموارد تشمل الهواء وضوء الشمس ورمال الصحراء.

موارد غير حرة: وتشمل هذه الموارد على نوعين وهي طبيعية ومكتسبة، اما الطبيعية فتشمل الأرض المعادن قبل استخراجها، السمك قبل اصطياده، وماء المطر قبل حيازته، وهي التي تكون هبة من الله عز وجل دون بذل الانسان أي جهود او تكاليف فيها.

واما المكتسبة وهي التي ملكها الانسان بسعيه واكتسابه وتشمل أي مورد طبيعي تدخل به الانسان بعمله وأنفق عليه أموالاً. [8] يعدّ كل من جهد الانسان والمال في نظر الاقتصاد الإسلامي وسائل تحقق المنفعة، ويحدد الاقتصاد الإسلامي الانتفاع بالأموال ضمن قواعد محددة يمكن الاستثمار فيها، بينما يمنع الاستثمار بأنواع محددة من العمل مثل الاتجار بالخمور، إضافة لذلك فإنّ جهود الانسان يحدد الاقتصاد الإسلامي استخدامه في عمل يسمح له به وعمل اخر لا يسمح له لاعتبارات يحددها هذا النظام الذي يعتبر جزء من الشريعة السماوية مثل بذل جهد الانسان في الرقص كعمل والبغاء، وهكذا وضع الاقتصاد الإسلامي كيفية الانتفاع بالمال

بوصفه ثروة، ومن حيث كيفية حيازة الثروة فقد شرع قواعد محددة لحيازة الثروات كإحياء الأرض الموات (زراعة الأرض البور واحيائها) او الصيد او الإجارة او الاستصناع، إضافة للهبة والارث. اما من حيث الإنتاج وزيادته باعتماد الموارد المتاحة فترك ذلك للمجتمع وفقاً لما يراه مناسباً لحاجاته، أي ان الاقتصاد الإسلامي واعتماداً على الإسلام الذي يعتبر مصدر تشريع له لا ينظر للاقتصاد كعلم بل نظاماً مبني على قواعد تاركاً مرونة للإنسان في كيفية استخدام الموارد الأرضية والبشرية ضمن القواعد التي حددها. [9]

المشكلة الاقتصادية والندرة في الاقتصاد الاسلامي

يذهب [10] وهو باحث في الاقتصاد الاسلامي لوجود الندرة النسبية في نظام الاقتصاد الإسلامي، إلّا ان هذه الندرة ليست مطلقة حيث ان الندرة المطلقة تعني شحّ الطبيعة وهذا امر لا يتناسب مع الوجود الذي خلقه الله عز وجل، حيث أودع الله تعالى في الأرض الكثير من المعادن كما جعل في السماء خزينصا مائيًّا كبيرًا ينزله في اوقاته المناسبة وبكميات متناسبة مع الحاجات لها، ثم يمكن الانتفاع بها من خلال استغلال قدرات البشر في زراعة الأرض واستخراج معادنها، إذ ان وجود الأرض الخصبة مع توافر وهطول المياه يحتاجان لجهود البشر كعامل اخر، إضافة لوجود المعادن في باطن الأرض بحاجة لعمل وجهود بشرية لاستخراجها والانتفاع بها، واما في حالة التكاسل عن بذل الجهود البشرية سيؤدي لتغير تيار انتاج بالقياس مع الاحتياجات البشرية فتنشأ مشكلة الندرة النسبية. اما السبب الاخر لنشوء الندرة النسبية فهو ينشأ من الاحتياجات البشرية المتكررة والمتجددة، إذ ان اشباع الحاجات الحالية يدفع لتحقيق حاجات الجماعة ثم البحث عن مزيدٍ من الحاجات، وهذا السبب ناتج من سلوك الفرد في الحصول على حاجات غير محدودة لذا يمكن كبح جماحها بتهذيب سلوك الفرد انطلاقاً من الايمان بما ينص عليه نظام الاقتصاد الإسلامي تجاه استخدام الموارد المادية بالطبيعة تلبية لحاجات الفرد والمجتمع. كما أوضح [11] وهو باحث في الاقتصاد الإسلامي المشكلة الاقتصادية لا نختلف على وجودها وهي تتجسد من خلال تساؤلات ومنها هل ان مشكلة الندرة ضمن اقتصاد مغلق ام اقتصاد مفتوح؟ وهل يجب تحديد المشكلة من وجهة نظر فنية من خلال الاهتمام بكفاءة الإنتاج ام من وجهة نظر اجتماعية من خلال الاهتمام بتحقيق العدالة ام كليهما معاً؟ يجيب الباحث انه لابد من تحقيق إجابة السؤالين معاً تحقيق الكفاءة بالإنتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية، ان تحديد المشكلة الاقتصادية يتجسد بالسلوك الإنساني باستغلال الموارد الطبيعية الاقتصادية وتحقيق الكفاءة بالإنتاج والتوزيع سواء كان للموارد او للإنتاج وبشكلٍ متزامن، إضافة لذلك التقسيمات العضوية للأنشطة الاقتصادية والتداخل فيما بينها، إذ ان السلوك البشري بتماس مباشر مع الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وان المشكلة الاقتصادية تصاغ في اطار كمي محض يربط بين الحاجات البشرية وكميات الموارد الطبيعية الاقتصادية. ان كميات الموارد الاقتصادية في الطبيعة كافية لتحقيق حاجات البشر في منظور نظام الاقتصاد الإسلامي، حيث تكفل الله عز وجل بإشباع البشر بشرط بذل الجهود باستغلال الموارد الطبيعية. كما يوضح [12] ان العلماء المسلمون ومنهم الغزالي والماوردي اتفقوا على أن وجود المشكلة الاقتصادية سببه ندرة الأموال، إذ ان الحاجات المتعددة والمتزايدة في الحياة الطبيعية لاحد لها مع محدودية الأموال وبذلك تنشأ المشكلة نتيجة تزاحم الحاجات على كم محدود من الأموال، او تزاحم الحصص الارثية على التركة لذا فإنّ تقديم الضرورات على الأقل ضرورة لابد منه لتجاوز هذه المشكلة وقد اقتصر ذلك على توفر أموال سائلة، وبهذا يجسد وجود المشكلة الاقتصادية على توافر الأموال وان هذه الأموال يمكن ايجادها من الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة فينتفي وجود الندرة النسبية للأموال السائلة.

ثانياً: - النظام الاقتصادي الرأسمالي

الاقتصاد الرأسمالي: هو نظام يقوم فيه الافراد المالكون لوسائل الإنتاج بتجميع تلك الوسائل واستئجارها بشكل مشروع صناعي يستخدم الموارد المتاحة بهدف تراكم الثروة لتحقيق اعلى ربح ممكن، يهدف هذا النظام الى تنمية الثروة وزيادة تراكم رأس المال من خلال سيطرة عدد من المؤسسات او الافراد على شراء المواد الأولية وقوة العمل مكونةً شكل مشروع صناعي. ان نشأة هذا النظام جاء نتيجة لتراكم رأس المال السائل بيد طبقة او افراد محددين نتيجة لتشغيل تلك النقود في الإقراض بفائدة وهي ما يعتبرها نظام الاقتصاد الإسلامي (عملية ربا)، إضافة لوجود الوسائل الإنتاجية والابتكارات والاختراعات الفنية، كما ان عامل التحرر السياسي والتحرر الديني لعبا دوراً في نشوء الاقتصاد الرأسمالي ومن خصائص هذا النظام الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والحرية الاقتصادية، إضافة لوجود حافز المنافسة والربح. ان تطور نظام الاقتصاد الرأسمالي أدى لظهور العديد من العيوب في هذا النظام ومن هذه العيوب تفاوت الثروة التي يمتلكها الافراد بسبب نمو تلك الثروة وتراكمها لدى بعض الافراد مما أدى لتفاوت الدخول بين الافراد وظهور الفقر لدى الطبقة العاملة، كما ان سيادة المنافسة أدى لاستخدام هذه الميزة كوسيلة لإخراج صغار المنتجين من الساحة الإنتاجية وسيادة ظاهرة الاحتكار، إضافة لذلك فإنّ

الملكية الفردية لعناصر الإنتاج أدى الى انعدام تكافؤ الفرص بين الافراد اقتصادياً واجتماعياً. [13]

ثالثاً: - النظام الاقتصادي الاشتراكي

يقوم الاقتصاد الاشتراكي على فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق ما يعجز عن تحقيقه الافراد، ولغرض الحد من الاثار الضارة التي تنشأ من تركز الثروة بيد الثروة وتراكم رأس المال بيد طبقة معينة من الافراد، إضافة لإيجاد فرص عمل أكثر لتشغيل العمال وبالتالي هدفاً لاستقرار الاقتصاد القومي. ان هدف الحكومات من التدخل في الاقتصاد الاشتراكي يأتي للحد من التقلبات في الاقتصاد ودفع عجلة التنمية وتحقيق اشباع حاجات الفرد المتزايدة والمتعددة وضمان تكافؤ الفرص بين الافراد وتوزيع الدخول بين الافراد بأسلوب يتسم بالعدالة. نشأ النظام الاشتراكي نتيجة التطورات الاقتصادية والاجتماعية في أواخر القرن التاسع عشر، ومن هذه التطورات إحلال الآلة محل اليد العاملة وربط العالم بوسائل الاتصال، إضافة لإحلال القوة البخارية محل القوة البدنية في مجال النقل والمواصلات، كل ذلك أدى الى ادماج الوحدات الانتاجية الصغيرة مع الوحدات الإنتاجية الكبيرة او افلاس الوحدات الإنتاجية الصغيرة ومن ثم زوالها، ومن ثم تسبب ذلك بخلق طبقتين احداها طبقة مالكي رأس المال وأخرى طبقة عاملة، ومن اهم خصائص الاقتصاد الاشتراكي هي تدخل الدولة في الاقتصاد والملكية العامة لوسائل الإنتاج والتخطيط المركزي لعملية الإنتاج واستغلال الموارد، ويعاب النظام الاقتصادي الاشتراكي بمجموعة من العيوب من أهمها تركز اتخاذ القرار بأيدي مجموعة من المسؤولين والمخططين إضافة لوجود البيروقراطية والروتين وعدم وصول الحوافز المادية والمعنوية الى عدد كبير من الافراد العاملين والمنتجين. [14]

مشكلة الندرة في الأنظمة الاقتصادية الوضعية:

يتفق النظامان الرأسمالي والاشتراكي على وجود المشكلة الاقتصادية التي تفسر الندرة النسبية للموارد الاقتصادية نسبة الى الحاجات البشرية المتعددة والمتزايدة، فإنّ النظامين يحددان سبب نشوء المشكلة الاقتصادية نتيجة تزايد وتجدد الحاجات البشرية غير المحدودة ويقابل ذلك محدودية الموارد الاقتصادية الطبيعية، إذ ان الانسان كلما حقق اشباع حاجة معينة تظهر حاجة أخرى يحتاج لإشباعها بالتوازي مع محدودية الموارد المتاحة، لذا فإنّ على الفرد الاختيار بين الحاجات الضرورية والاستغناء عن الحاجات الأخرى وبذلك يمكن القول ان المشكلة الاقتصادية هي ندرة الموارد الاقتصادية وتعدد الحاجات البشرية والاختيار بين تلك الحاجات وعليه تتكون مشكلة ندرة الموارد، وان الأركان المكونة للمشكلة الاقتصادية تكمن في ندرة الموارد الطبيعية الاقتصادية وتعدد الحاجات ومن ثم تصنيف هذه الحاجات الى ضرورية وهي تحقق الاشباع وكمالية وهي تحقق الرفاهية للفرد، وبناءً على ذلك تخضع عملية الإنتاج وفقاً للاقتصاد الرأسمالي لنظرية منحنى إمكانيات الإنتاج والاختيار بين السلع المتاحة. [15]

المبحث الثاني

مواجهة مشكلة الندرة

يتناول هذا المبحث الحلول التي يطرحها نظام الاقتصاد الإسلامي لمواجهة مشكلة سوء توزيع الموارد الطبيعية في المجتمع إضافة لإمكانية تطبيق هذا النظام في الجوانب الاقتصادية العامة والخاصة للمجتمع في التعامل مع الموارد الطبيعية المتاحة، ثم تفصيل الحلول التي يطرحها كل من نظام الاقتصاد الرأسمالي ونظام الاقتصاد الاشتراكي في مواجهة مشكلة ندرة الموارد الطبيعية تفصيلاً:

مواجهة المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الرأسمالي

يتبع النظام الاقتصادي الرأسمالي نهجاً لمواجهة ندرة الموارد وحل المشكلة الاقتصادية اعتماداً على جهاز الأسعار، وذلك من خلال تحديد الاحتياجات البشرية من السلع وفقاً لتفضيلات المستهلكين، أي وفقاً لضرورة الحاجة، ومن تجميع هذه الضرورات يمكن الوصول لحاجات وتفضيلات المجتمع ككل، ثم يتم بعد ذلك تنظيم الإنتاج للسلع المطلوبة باستغلال كافة الموارد المتاحة للاستغلال ومن خلال توجيه اشكال الجهد البشري المتاح واستخدام افضل الفنون الإنتاجية، ويتم بعد ذلك توزيع الإنتاج اعتماداً على مساهمة العناصر الإنتاجية التي اشتركت في انتاج تلك السلع والخدمات ومن خلال قوى العرض والطلب في السوق، وباجتماع الخطوات السابقة يتم تحقيق التنمية الاقتصادية بما تنتجه المشاريع التي تمارس الأنشطة الاقتصادية المختلفة بما فيها المشروعات الخاصة ودون تدخل الدولة.

مواجهة المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الاشتراكي:

يعتمد نظام الاقتصاد الاشتراكي في مواجهة مشكلة ندرة الموارد الاقتصادية من خلال التخطيط المركزي الذي تتبناه الحكومة، وذلك يعزل عناصر المشكلة الاقتصادية (الاحتياجات البشرية، وتنظيم الإنتاج، وتوزيع الإنتاج وتحقيق النمو) عن بعضها ثم مواجهة كل عنصر على حدة، إذ يتم تحديد حاجات الافراد وتفضيلاتهم من قبل المخططين اعتمادًا على سُـلّم التفضيلات الذي

يحدده التخطيط المركزي ويقوم هؤلاء المخططون بترتيب الحاجات البشرية وفقًا لأهميتها النسبية، ثم بعد ذلك توزيع الأهداف الإنتاجية على المشروعات العامة كافة وبذلك يتولى كل مشروع انتاج السلعة التي ينبغي له انتاجها وتوفيرها لتلبية حاجة السوق، ثم بعد ذلك توزيع الإنتاج وفقًا للحاجة و كذلك اعتمادًا على كمية العمل المبذول والتمييز بين المهارات العمالية، وباعتماد العناصر السابقة يتحقق معدل النمو الذي تم التخطيط له في الخطة المركزية للاقتصاد وتحديد معدل النمو الذي يجب تحقيقه مع مراعاة المشاريع الجديدة الذي يجب انشائها. [16]

مواجهة المشكلة الاقتصادية في نظام الاقتصاد الإسلامي:

يرى نظام الاقتصاد الإسلامي ضرورة ربط السلوك الاقتصادي بالعقيدة الإسلامية لتحقيق نجاح النظام الاقتصادي، إذ ان الايمان التام للفرد بتطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي يدفع لتطبيق ذلك النظام بقوة على الواقع الاقتصادي، لا سيما ان هذه المبادئ نابعة من أصل الشريعة الإسلامية الصادرة لنا من السماء، عليه يتم تطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي من خلال الاستفادة من اخلاقيات المؤمنين به واحترامهم لمبادئ هذا النظام ليكون ذلك حافزاً لتحقيق النمو بالاقتصاد بشكلٍ مستمر، إذ يرى نظام الاقتصاد الإسلامي زيادة حدة الفقر واضطراب التوزيع في الاقتصاد ناتج من أسباب ترتبط بسلوك الانسان نفسه واهمها تجاوز الاستهلاك حدود الحاجة وتنامي حب الملكية وتزايد تلبية الرغبات العابرة للحاجة لها دون مراعاة الحد المطلوب من الحاجات الضرورية وعدم الاكتراث لحاجات الآخرين، لذا يرى ان مواجهة المشكلة الاقتصادية يتم بتحقيق التوازن الاقتصادي بين الموارد والنفقات من خلال ترشيد السلوك الاقتصادي للإنسان، مع ضرورة ترك الاسراف في مناحي الحياة الاقتصادية كافة كالسكن والطعام والملبس والنقل وما شابه، وسعى الإسلام الى عدم التوسع بالمباح والابتعاد عن الحرام من خلال الابتعاد عن النفقات التي تحقق الخيلاء والتفاخر دون الحاجة الضرورية لها، ويضع نظام الاقتصاد الإسلامي الفرد في بوصلة المجتمع الذي يعيش فيه من حيث الاستهلاك والانفاق إذ يوضح مجموعة معايير وهي:

- ✓ ان يكون الانفاق مرتبطًا بالدخل وليس بالثروة.
- ✓ ان لا يستنفد الانفاق كل الدخل وانما يبقى جزء منه للادخار.
- ✓ يكون الانفاق مرتبطًا بالحاجة وان مستوى هذه الحاجة بنفس مستوى الطبقة التي يعيشها الفرد.

كما يعدّ الانفاق على الحاجات غير المباعة كالخمور والمقامرة والأنشطة الترفيهية غير الضرورية توجيهًا غير عادل للموارد وتدخل في جانب الاسراف والمحرم. [17]

ويذكر [18] ان السلوك البشري في استخدام الموارد الاقتصادية سواء كان هذا السلوك يمثل مؤسسات الحكومة او مشروعًا خاصًا يجب ان يكون رشيداً في استغلال الموارد لكي تتحقق الكفاءة في استغلالها وخلاف ذلك ستتحقق اركان المشكلة الاقتصادية وتظهر الندرة النسبية للموارد، إذ ان الموارد الاقتصادية المتاحة في الطبيعة لا تحدد الأولويات ولا تطبق السياسات الاقتصادية ولا تتخذ القرارات وانما يقع ذلك على عاتق الفرد والمجتمع لذا فإنّ السلوك البشري هو المسؤول عن تحقق اركان المشكلة الاقتصادية ووجودها وليس الموارد الموهوبة من الله عز وجل. ومن جانب آخر لم يترك الإسلام للفرد جميع الأبواب لتكوين الثروة والاستيلاء على الموارد الاقتصادية والتي تقع تحت مظلة الندرة وانما ربط ذلك بالجهد الذي يبذله في سبيل الحصول على المال ويطلق على هذا الجهد العمل ولم يترك للعمل الحرية المطلقة بل حدد طرقًا مرتبطة بالسلوك الأخلاقي للإنسان فأجاز للعمل صورًا متعدد مختلفة وهي:

إحياء الموات: والموات هي الأرض التي لا مالك لها ولا يعمل بها أحد، فأجاز لمن يريد العمل بها من خلال زراعتها وتشجيرها والبناء عليها، واي صورة من صور الاستعمال الأخرى التي تساعد على احياء الأرض ضمن الأطر المسموح بها.

استخراج ما في باطن الأرض: وحدد منه ما هو ملك للمجتمع وما هو ملك للفرد، إذ ان ما يستخرجه الفرد من باطن الأرض وله قيمة نقدية ويحقق اشباع فإنّ اربعة اخماسه للفرد الذي بذلل جهداً فيه والباقي حق للمجتمع او الجهة التي تمثل المجتمع وهي الحكومة، واما ما كان ملكًا للمجتمع فلا يسمح نظام الاقتصاد الإسلامي بالعمل به من دون اذن الحكومة.

الصيد: يعدّ نظام الاقتصاد الإسلامي الصيد البحري كالسمك واللؤلؤ والاسفنج وما يسمح بأكله والصيد البري كالطيور فهي تعدّ ملكًا لمن يصطادها، لكونه يبذل جهداً بذلك فهو يعمل.

السمسرة والدِلالة: السمسار هو اسم يطلق على من يعمل للغير بأجر سواء كان بيعًا او شراء والسمسرة تختلف عما يسود بالوقت الحاضر كالوسيط بين البائع والمشتري دون ان يبذل جهداً في الأداء إذ انه يعدّ وكيلًا عن المشتري ارسله للبائع، إضافة للدِلالة فهو عمل الغير بالأجر أي يقع في مفهوم أسلوب من اساليب التسويق بالوقت الحاضر، فهما يعدّان عملاً يسمح به الاقتصاد الإسلامي لتحقيق اشباع حاجة الفرد بالعمل.

المضاربة: وهي ان يشترك اثنان بتجارة يدفع أحدهما المال ويعمل الطرف الاخر بجهوده وجسده، ويتفقان على مقدار الربح لكل منهما ويخضع هذا النوع من العمل لإحكام شرعية دقيقة ترتبط بالجانب الشرعي أكثر مما هي بالجانب الاقتصادي بحيث لا يبخس حق العامل بجهده ولا صاحب المال بنقده.

المساقاة: وهي من الأعمال الجائزة وتعني ان يدفع شخص شجرًا لآخر لكي يقوم بسقيه وعمل سائر ما يحتاج اليه بجزء معلوم له من الثمر، وهي للشجر الذي له ثمر فقط كالنخيل والكروم، ولا تنطبق هذه القاعدة وفقاً لنظام الاقتصاد الإسلامي على الزروع التي لا ثمر لها كالصفصاف مثلاً، حينئذ لا يصح عمل المساقاة، ماعدا الأشجار التي يمكن الاستفادة من ازهارها او اوراقها كالورد الروز وهناك ضوابط شرعية دقيقة جداً تخضع هذا العمل وفقاً للحكم الشرعي.

اجارة الاجير: يجيز الإسلام للفرد ان يستأجر افراد اخرين ليعملوا له وفقاً لعقد تحدد بنوده بالاتفاق بين الطرفين على ان لا يتنافى أي من بنود الاتفاق مع شريعة الإسلام، والاجارة هي تمليك من الاجير للمستأجر منفعة وتمليك من المستأجر للأجير مالاً. [19]

أنشطة العمل المحددة أعلاه قد لا تكون متوائمة مع الانشطة الاقتصادية القائمة حالياً في عصر التكنولوجيا مثل السقاية والصيد، فقد تحولت وتطورت الطريقة لكن جوهر الفكرة بقي ثابتًا لغاية الحداثة الحالية، لذا يمكن تطبيقه الآن وفي ظل سيادة التكنولوجيا فإنّ تطور أدوات العمل لم يؤثر على جوهر الفكرة الاقتصادية التي يقدمها نظام الاقتصاد الإسلامي.

النتائج والمناقشة

بما ان نظام الاقتصاد الإسلامي يرتبط بالإسلام كدين أبدى مصدره الله عز وجل، لذا فإنّ نظام الاقتصاد الإسلامي لابد ان يطبق يوماً ما عاجلاً ام آجلاً، لذا لابد من إيجاد صورة تطبيق تتناسب مع الواقع الاقتصادي الحالي والقادم والذي يعتمد التكنولوجيا أساساً للعمل بكافة اشكاله، بينما يريد نظام الاقتصاد الإسلامي استدامة العمل البشري لتعمير الأرض بالزراعة، بناءً عليه يمكن تطبيق التخطيط البياني التالي الذي يوضح لنا إمكانية تطبيق نظام الاقتصاد الإسلامي تماشياً مع الواقع الاقتصادي القائم تمهيداً للتحول من الوضع الحالي الى الوضع الجديد الذي يشترط ايمان الفرد والمجتمع بمبادئ الاقتصاد الإسلامي، كما في شكل (1).

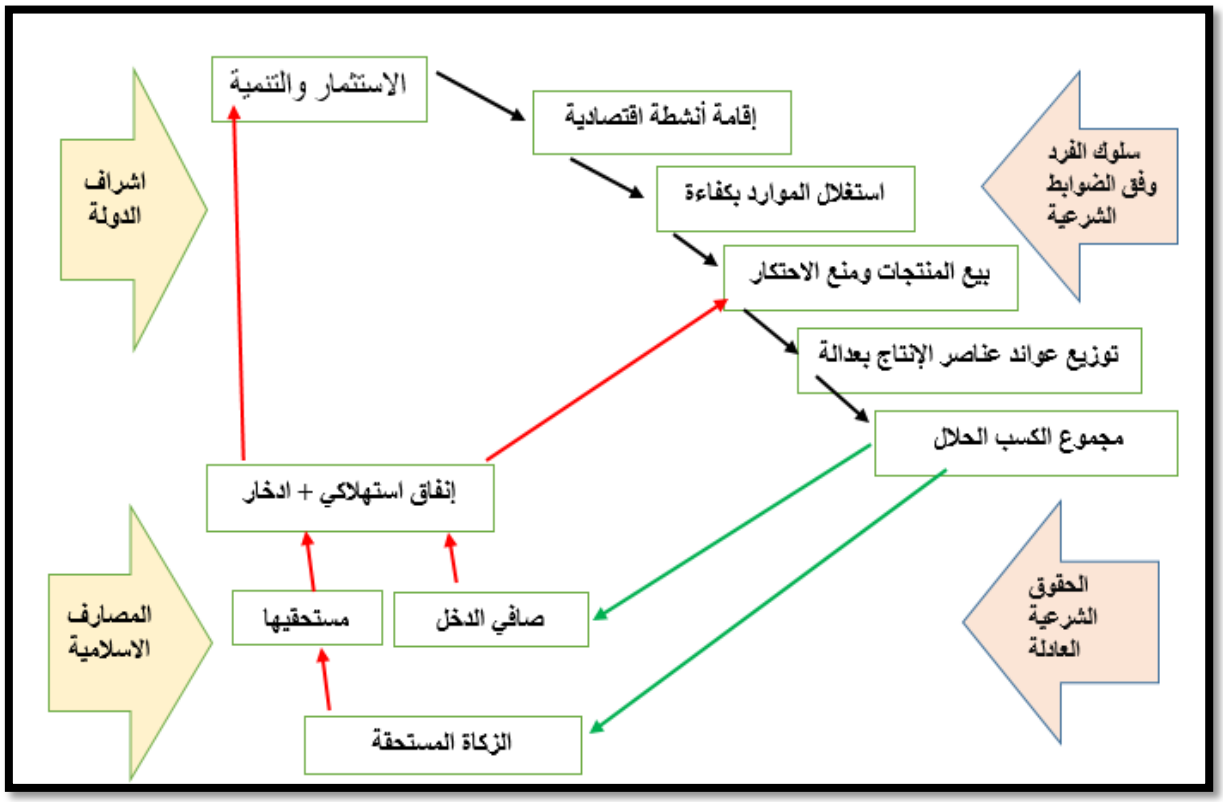

الشكل (1): مخطط يوضح استغلال الموارد الطبيعية الاقتصادية وفقاً لنظام الاقتصاد الاسلامي

يوضح الشكل (1) ان استغلال الموارد الاقتصادية بالاستثمار بكافة اشكاله في حدود إطار الضوابط الشرعية الإسلامية، مع اشتراط وجود العنصر الأخلاقي الذي حث عليه الإسلام بوصفه السلوك الإنساني للفرد، أي ان استثمار الأموال يجب ان يكون في أنشطة اقتصادية ذات منفعة تحقق اشباع حاجات الفرد والمجتمع ونمو للاقتصاد وتكون هذه الانشطة غير محرمة شرعًا، إضافة لذلك فإنّها تكون تحت اشراف الجهة الحاكمة، ومن ثمّ توزيع العوائد المتحققة من تلك الأنشطة بشكل عادل ليتم بعدها تحصيل العائد الصافي واستخراج حق الزكاة المفروضة منه، وهي التي تشرف المصارف الإسلامية او المؤسسات الإسلامية المسؤولة عن الزكاة بتجميعها والتصرف بها وفقاً للقواعد الإسلامية، وما يتبقى من العائد وهو الربح الصافي او صافي الدخل يقسم الى ادخار وانفاق استهلاكي ولكلّ منهما وجه تصرف مقيد بسلوك الفرد وحاجاته الضرورية ومن ثم تحقيق الحاجة لنمو الاقتصاد وتوسعة الأنشطة الاقتصادية من خلال الاستثمار مجدداً وتحت رعاية واشراف الجهة المسؤولة شرعاً، هكذا هي دورة الموارد ومراحل استغلالها. إذ يتضح ضمان حق المجتمع في الموارد وما تنتجه من سلع من خلال الزكاة وتشغيل الايدي العاملة ولم يترك مجال لتركز الثروات او تضخم رأس المال بيد طبقة او افراد محددين.

إمكانية تطبيق نظام الاقتصاد الاسلامي

ترتبط إمكانية تطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي بسلوك الانسان المسلم، إذ ان كل من استغلال الموارد وتسخير الجهد العضلي والذهني وأنفاق السيولة النقدية مرتبطٌ بسلوك الفرد الذي يعدّ جزءًا من المجتمع، لذا فإنّ نشوء المشكلة الاقتصادية لا ينبع من الموارد الموجودة مع وجود الكون ومحدوديتها كما تذهب الأنظمة الاقتصادية الوضعية، بل تنشأ من خلال سلوك الانسان غير الملتزم بتعاليم السماء وقوانينه المجسدة بالقران الكريم والسنة النبوية الشريفة، في دراسة اجراها [20] بعنوان المشكلة الاقتصادية بين الفكر الاقتصادي الرأسمالي والفكر الاقتصادي الإسلامي، هدفت الدراسة لإجراء مقارنة بين النظامين الاقتصاديين الإسلامي والرأسمالي تجاه المشكلة الاقتصادية وندرة الموارد، استنتج ان المشكلة الاقتصادية هي مشكلة العمل الصالح للإنسان المنتج الجاد المستمر الذي يحقق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة والتي تتسم بالوفرة لا بالندرة استناداً الى قوله عز وجل ((وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها. – **سورة النحل، الآية 18**))، كما استنتج الباحث ان قصور الأدوات التي تستخدم بالإنتاج هي عامل اخر يسبب ظهور المشكلة الاقتصادية إضافة لكسل الانسان واستسلامه لرغباته غير المنتجة. بناءً عليه يمكن تطبيق الاقتصاد الإسلامي مع وجود صعوبات التحول التدريجي من الوضع القائم شرط التزام الافراد والمجتمع بالوعي الإسلامي اقتصادياً واجتماعياً، ثم لا تحتاج الحكومة لأموال كبيرة لدفع التنمية الاقتصادية إذ ان التنمية ستتحقق من خلال اتساع رقعة الاستثمار وتوزيع عادل للموارد وللدخل.

الاستنتاجات: بناءً على ما استعرضناه في النظريات الاقتصادية الوضعية ونظام الاقتصاد الإسلامي خلال البحث فيما يخص المشكلة الاقتصادية توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

1- الاقتصاد الإسلامي نظام مبادؤه مستنبطة من القرآن الكريم ويعتمد في سياق تنفيذ مبادئه وإدارة الموارد الطبيعية الموهوبة من الله عز وجل واستغلالها على السلوك الرشيد للفرد مع اشتراط العنصر الاخلاقي بالعمل بوصف الموارد الطبيعية موجودة بوفرة كافية ويمكن استخدامها بالشكل الأمثل لتحقيق اشباع حاجات الفرد والمجتمع المتعددة والمتجددة.
2- يعدّ الاقتصاد الإسلامي ان المشكلة الاقتصادية لا تنشأ بسبب ندرة الموارد الاقتصادية الطبيعية، وانما تنشأ نتيجة لسلوك الفرد وقصوره باستغلال تلك الموارد بشكلٍ جاد، مما يسبب انخفاض تيار الإنتاج للسلع الضرورية التي يحتاجها المجتمع مقابل تجدد وتعدد الحاجات البشرية.
3- يحقق الاقتصاد الإسلامي توزيعاً عادلاً للموارد الاقتصادية من خلال اتاحة العمل بصورهِ المختلفة ويحرّم صور العمل التي تسبب تراكم رأس المال وتركّز الثروة بيد مجموعة افراد او بيد طبقة معينة، كما انه يفرض إعادة توزيع الدخل على كافة افراد المجتمع من خلال باب الزكاة وبذلك يمنع تنامي الحاجات المؤدية للفقر ويمنع الطبقية من خلال تراكم الثروة في فئة معينة.
4- يظهر نظام الاقتصاد الإسلامي وسطياً بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، إذ انه لا يعتمد مقياساً لتحقيق توزيع عادل للموارد والدخل سوى سلوك الانسان وجهوده الذهنية الرامية لتطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، إذ ان كل من سلوك الانسان وجهوده الذهنية قابل للتغيير والنمو، بينما تعتمد الأنظمة الأخرى المقارنة على زيادة الموارد الطبيعية بالتوازي مع الحاجات المتجددة ومع ذلك فهو يعتمد على العنصر البشري في تحقيق التوازن بين الحاجات المتزايدة والموارد المحدودة ومع زيادة الحاجات تبقى الموارد الطبيعية على حالها فيقدم النظامان حلولهما للانهيار عبر الزمن.

5- يعدّ كل من النظامين الاقتصاديين الرأسمالي والاشتراكي ان هناك مشكلة اقتصادية ناتجة عن قصور الموارد الاقتصادية الطبيعية مقابل تزايد الحاجات البشرية وتجددها وتعددها، ولا يعتبر قصور استغلالها من قبل الانسان وسوء توزيعها سبباً في نشوء المشكلة الاقتصادية بل انه يعتبر كفاءة العمل مقياساً لمجازاة العامل.

6- يعتمد نظام الاقتصاد الاشتراكي التخطيط المركزي لإنتاج السلع والخدمات المطلوبة اعتماداً على رؤية المخطط، وان إعادة توزيع الإنتاج من السلع والخدمات حلاً للمشكلة الاقتصادية ويعتمد في تحقيق اشباع حاجات الفرد على جعل ملكية وسائل الإنتاج ملكاً عاماً بينما لا يتيح الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بينما يسمح بملكية الفرد ما يشتريه بماله الخاص الذي يحصل عليه مقابل عمله.

7- يرى النظام الرأسمالي ان حل المشكلة الاقتصادية يكمن في حرية الإنتاج والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج مع اتاحة المنافسة فيدفع بذلك لتكوين طبقة مالكة لوسائل الإنتاج وأخرى عاملة بسبب تلاشي المشروعات الصغيرة نتيجة المنافسة مع المنشآت الكبرى فيدفع بالتالي لظهور الاحتكار والطبقية بالمجتمع وسوء انعدام العدالة في توزيع الموارد والدخل.

التوصيات والمقترحات

بناءً على الاستنتاجات التي توصلنا اليها يمكن طرح المقترحات الآتية للاستفادة منها مستقبلًا، سواء كان بالجانب الدراسي او التطبيقي في هيكل الاقتصاد:

1- توسعة الدراسات في مجال نظام الاقتصاد الإسلامي بهدف زيادة وعي المجتمع بمضامين النظام الاقتصادي الإسلامي، إضافة لبيان جوانب المرونة في هذا النظام بما يلائم مستوى التطور التقني الحالي لإحداث تناسب بين تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي وبين التطور التكنولوجي القائم لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية ويتطلب هذا ضرورة تدخل الدولة بالأنشطة الاقتصادية اشرافاً وتنفيذاً.

2- إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الحالي ثم التحول التدريجي من الوضع الاقتصادي القائم لتطبيق نظام الاقتصاد الإسلامي في المجتمعات المؤمنة بمبادئه بشكلٍ خاص لكونه يشترط العامل الأخلاقي وسلوك الانسان الملتزم بتعاليم الشريعة الإسلامية وذلك يؤمّن عدم نشوء الندرة النسبية للمنتجات ومن ثم لا يترك فجوة استهلاكية بين الحاجات والسلع المنتجة.

3- وضع نظام الاقتصاد الإسلامي أساسًا لتنمية الاقتصاد إذ يعدّ نظاماً اقتصادياً دائماً لا يرتبط بزمان محدد لكونه مرتبطًا بأحكام القران الكريم، إضافة لذلك فهو يعتمد السلوك البشري مقياساً لنجاح تحقيق مبادئه واشباع الحاجات البشرية، وطالما السلوك البشري قابل للتغيير فهو قابل للتطبيق في جميع الازمة مهما بلغ حجم التطور التقني، بعكس الأنظمة الاقتصادية الأخرى المقارنة التي تعتمد محدودية الموارد الطبيعية بوصفها مشكلة تقف عندها.

المصادر

[1] العمر، فؤاد عبد الله. (2003). مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره. مكتبة الملك فهد الوطنية، ص. 16. ط1. جدة – المملكة العربية السعودية.

[2] الحسناوي، كريم مهدي. (2011). مبادئ علم الاقتصاد المكتبة القانونية. ص132-133 – بغداد- جمهورية العراق.

[3] المصري، رفيق يونس. (2010). أصول الاقتصاد الإسلامي. دار القلم للطباعة والنشر، دمشق – سوريا. ط1. ص14 – 15. مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي. جامعة الملك عبد العزيز. المملكة العربية السعودية.

[4] الصدر، محمد باقر. (1981). اقتصادنا. دار التعارف للمطبوعات، بيروت – شارع سوريا. ط.14. ص 330 - 331. النجف الاشرف – العراق.

[5] عويسي، امين. (2014). النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية. (العلاقات والافرازات). (طبعة الكترونية أولى). ص.44-45. دار احياء النشر الرقمي. مركز فقه المعاملات الإسلامية – الولايات المتحدة الامريكية.

[6] قطف، ابراهيم سليمان وخليل، علي محمد. (2004). مبادئ الاقتصاد الجزئي. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان. ط1. ص.17. عمان – الأردن.

[7] النبهاني، تقي الدين. (2004). النظام الاقتصادي في الإسلام. دار الامة للطباعة والنشر. بيروت، ط 6. ص.60. بيروت – لبنان.

[8] المصري، رفيق يونس. (2010). أصول الاقتصاد الإسلامي. دار القلم للطباعة والنشر، دمشق – سوريا. ط1. ص15 –

15. مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي. جامعة الملك عبد العزيز. المملكة العربية السعودية.

[9] النبهاني، تقي الدين. (2004). النظام الاقتصادي في الإسلام. دار الامة للطباعة والنشر. بيروت، ط 6. ص.58. بيروت – لبنان.

[10] احمد، عبد الرحمن يسري. (2000). الاقتصاد الإسلامي بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق. مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، ط 2. ص29. المملكة العربية السعودية.

[11] العوران، احمد فرّاس. (2014). اقتصاد الامن الاجتماعي، التحدي والاستجابة. ط 1. ص. 203. طباعة المعهد العالمي للفكر الإسلامي – فرجينيا، مكتب التوزيع العربي. بيروت – لبنان.

[12] المصري، رفيق يونس. (2010). أصول الاقتصاد الإسلامي. دار القلم للطباعة والنشر، دمشق – سوريا. ط1. ص28 – 15. مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي. جامعة الملك عبد العزيز. المملكة العربية السعودية.

[13] الزيادي، داليا عادل. (2016). النظم الاقتصادية المقارنة. ط 1. ص. 67. كلية التجارة – جامعة عين شمس. جمهورية مصر العربية.

[14] الزيادي، داليا عادل. (2016). النظم الاقتصادية المقارنة. ط 1. ص. 80. كلية التجارة – جامعة عين شمس. جمهورية مصر العربية.

[15] الزيادي، داليا عادل. (2016). النظم الاقتصادية المقارنة. ط 1. ص. 18. كلية التجارة – جامعة عين شمس. جمهورية مصر العربية.

[16] الزيادي، داليا عادل. (2016). النظم الاقتصادية المقارنة. ط 1. ص. 81. كلية التجارة – جامعة عين شمس. جمهورية مصر العربية.

[17] العمر، فؤاد عبد الله. (2003). مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره. مكتبة الملك فهد الوطنية، ص. 127. ط1. جدة – المملكة العربية السعودية.

[18] العوران، احمد فرّاس. (2014). اقتصاد الامن الاجتماعي، التحدي والاستجابة. ط 1. ص. 206. طباعة المعهد العالمي للفكر الإسلامي – فرجينيا، مكتب التوزيع العربي. بيروت – لبنان.

[19] النبهاني، تقي الدين. (2004). النظام الاقتصادي في الإسلام. دار الامة للطباعة والنشر. بيروت، ط 6. ص.85. بيروت – لبنان.

[20] بن سحنون، سمير. (2010). المشكلة الاقتصادية بين الفكر الاقتصادي الرأسمالي والفكر الاقتصادي الإسلامي. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، مجلد (8)، عدد (3)، ص.209- 223. الجزائر.